المحاضرة الأولى: توجيهُ شيءٍ منَ العشرِ المتواتِرَةِ
- منْ سورةِ المائدةِ -

نتناولُ في هذه المحاضرة – بإذن الله ﷻ –، توجيه بعضِ المواضع من سورة المائدة، وهذا شُروعٌ في المراد، والله الموفِّق والهاد:

الموضع الأوَّل: قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[المائدة:2].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (أن صدُّوكم)[1].

– فقد قرأها (إِنْ صَدُّوكُمْ) بكسر الهمزة على الشَّرطيَّة؛ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو. وقرأَهَا بقيَّةُ العشرةِ (أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح الهمزة على التَّفسير[2].

– وحجَّة من قرأ (إِنْ صَدُّوكُمْ) بكسر الهمزةِ على الشَّرط، فهوَ أمرٌ مُستقبَلٌ لما يقعْ، لكنَّه مُنتَظرٌ وقوعه، وجعل الماضيَ بعد (إنْ) بمعنى المضارعِ على تقديرِ: (إن يَصُدُّوكم)؛ والمعنى: لا يُكْسِبنَّكمُ صدُّهم إيَّاكم عن المسجد الحرام الاعتداءَ عليهم[3].

على أنَّه قيل أنَّها كذلك في قراءةِ ابن مسعودٍ ﷺ (أي بالفعل المضارع: يصدُّوكم)[4].

كما يجوزُ أن يكون على قراءة الشرط (إن صدُّوكم) أن يكون الأمرُ قد وقع وانتهى، ولكن ذُكر على وجه المثال لِمَا مضى؛ فيكون المعنى: إنْ وقع منهم فيما يُستَقبَلُ صدٌّ مثل الَّذي مضى؛ فلا يُكسِبنَّكم بُغضُهم الاعتداءَ عليهم[5].

---

[1] قد تكلَّمنا عن هذا الموضع منْ قبلُ في محاضرة (أنواع التوجيه وأدواته)، ولكنَّ ذِكْرَنا له هنالك من باب التَّمثيل، ونذكره هنا من باب التَّأصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

[2] يُنظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص254.

[3] يُنظر: الأزهري، معاني القراءات، ج1، ص325-326. و: المهدوي، شرح الهداية، ص262.

[4] يُنظر: ابن جرير، جامع البيان، ج9، ص488.

[5] يُنظر: مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص405.

– وحُجَّةُ مَن قرأ (أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح الهمزة، على التَّعليل لأمرٍ مضى، لأن آية المائدة هذه نزلت عام الفتح سنة ثمانٍ للهجرةِ، وصدُّ المشركين النبيَّﷺ وأصحابَهُ عن العمرةِ وقع في الحديبية عام ستٍّ، فهو صدٌّ مُتقدِّمٌ على النَّهي.

كما رُوِيَ في التَّفسير أنَّ قومًا من المشركين مَرُّوا بالمسلمين يُريدون العمرةَ عام الحديبية؛ فقالوا: نصدُّ هؤلاء عن البيت كما صدُّونا، فأنزل الله ﷻ: (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا)[1].

قال ابن جريرٍ رحمه الله (ت:310هـ): «والصواب من القول في ذلك عندي، أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قرأة الأمصار، صحيحٌ معنى كلِّ واحدةٍ منهما.

وذلك أن النبيَّ ﷺ صُدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه سورة المائدة بعد ذلك، فمن قرأ (أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح (الألف) من (أن)، فمعناه: لا يحملنكم بغض قوم، أيها الناس، من أجل أن صدوكم يوم الحديبية عن المسجد الحرام، أن تعتدوا عليهم.

ومن قرأ: (إن صدوكم) بكسر (الألف)، فمعناه: لا يجرمنكم شنآن قوم إن صدوكم عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله. لأن الذين حاربوا رسول الله ﷺ وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صَدَّهم عن المسجد الحرام. فتقدم الله إلى المؤمنين في قول من قرأ ذلك بكسر (إن) بالنهي عن الاعتداء عليهم، إن هم صدوهم عن المسجد الحرام، قبل أن يكون ذلك من الصادِّين»[2].

الموضع الثَّاني: قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[المائدة:6].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (أرجلكم).

---

[1] يُنظر: المهدوي، شرح الهداية، ص262.

[2] ابن جرير، جامع البيان، ج9، ص488.

– فقد قرأها نافعٌ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ وعاصمٌ (حفص) ويعقوب (وَأَرْجُلَكُمْ) بنصبِ اللَّام. وقرأها بقيَّة العشرة (وَأَرْجُلِكُمْ) بجرِّ اللَّام[1].

– وحُجَّةُ مَن قرأ بالنَّصب (وأرجُلَكم)؛ عَطفًا على (وُجُوهَكم وأيديَكم)؛ فتكون على ذلك (الأرجل) حكمها وجوب الغسل، وإنما أُخِّرت في اللَّفظ وهي مقدَّمةٌ، كما يُؤثرُ عن عليٍّ ﷺ أنَّه قال: (هَذَا من الْمُقدم والمؤخر فِي الْكَلَام)، ومثل هذا التقديم والتَّأخير واردٌ في نصوص الذِّكر، ومنه قوله تعالى: (وَلَوْلَا كلمة سبقت من رَبك لَكَانَ لزاما) ثمَّ قَالَ (وَأجل مُسَمّى) فعطف (الْأَجَل) على (الْكَلِمَة) وَبَينهمَا كَلَام، فَكَذَلِك ذَلِك فِي قَوْله: (وأرجلَكم)؛ عطف بهَا على (الْوُجُوه وَالْأَيْدِي) على التَّقديم والتَّأخير[2].

وممَّا يُقوِّي هذا الوجهَ؛ أنَّه «عطف محدودا على محدود، لأن ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدٍّ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حدٍّ»[3]؛ فيكون حملُ المحدود (أرجلَكم إلى الكعبين) على المحدود (أيديكم إلى المرافق) أولى من حمل المحدود على غير المحدود.

ولدلالة السَّنَّة والإجماعِ على فرضيَّة غسل الأرجل، والَّذي يُحقِّقُ هذا الحكم دون إشكالٍ؛ قراءةُ النَّصب دون قراءة الخفضِ[4].

– وأمَّا مَنْ قرأ بالخفضِ (وأرجلِكُم)؛ فمِن حُجَّته أنَّهُ حملٌ على أقرب العاملين؛ إذ وجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل، أن تُحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[الكهف:96]، فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، حُمِلَ في هذه الآية أيضًا على أقربِهما، وهو (الباء) دون قوله: (فاغسلوا)[5].

كما يُمكنُ أن يُقال: إنَّ المقصود من (المسح) ههنا (الغَسلُ)، لأنَّ العرب تُسمِّي خفيف الغسل مسحًا، كما نُقِل ذلك عن أبي زيدٍ الأنصاريِّ رحمه الله، فيُقالُ: تمسَّحتُ للصلاةِ؛ أي توضَّأتُ[6].

---

[1] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص345.

[2] يُنظر: ابن زنجلة، حجَّة القراءات، 221.

[3] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص129.

[4] يُنظر: مكي، الكشف، ج1، ص407

[5] يُنظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص214-215.

[6] يُنظر: الأزهري، معاني القراءات، ج1، 326. و: المهدوي، شرح الهداية، ص264.

على أنَّ ابن جريرٍ رحمه الله (ت:310هـ) صوَّبَ القراءتين جميعًا وجمع بينهما فقال: «فبيِّنٌ صواب قرأة القراءتين جميعًا؛ أعني النصب في (الأرجل) والخفض. لأن في عموم الرجلين بمَسحهما بالماء غسلُهما، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مسحُهما.

فوجه صواب قراءة من قرأ ذلك نصبا؛ لما في ذلك من معنى عمومها بإمرار الماء عليهما.

ووجهُ صواب قراءة من قرأه خفضا، لما في ذلك من إمرار اليد عليهما، أو ما قام مقام اليد، مسحا بهما»[1].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[المائدة:13].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (قاسية).

– فقد قرأها حمزةُ والكسائيُّ (قَسِيَّةً) بتشديد الياءِ دون ألفٍ بعد القافِ. وقرأها الباقي (قَاسِيَةً) بالمدِّ بعد القافِ والياءِ الخفيفةِ[2].

«قال أبو منصور [الأزهريُّ رحمه الله (ت:370هـ)]: القاسِية والقَسِيَّة بمعنى واحد، وهي: القلوب التي قَسَت وغلظت واستَمرت على المعاصي، وكل شيء يبس وذهب رقتُه؛ فقد قَسَا»[3].

وذلك على أنَّ (فاعلاً وفعيلاً) في العربيَّة قد يأتيانِ بمعنًى واحدٍ، كمثل: شاهد وشهيد، وعالم وعليم، وعارف وعريف؛ فكذلك (قاسية = فاعلة) و(قَسِيَّة = فعيلةٌ)[4]، وإن كانت (فعيلة) أبلغُ في الذَّمِّ من (فاعلة)؛ لما في وزن (فعيل) من التكرير والمبالغة، فكأنَّ وصفَ قلوب من حَرَّف كلام الله ومال عن الحقِّ بأبلغ صفات القسوة أولى من غيره[5].

---

[1] ابن جرير، جامع البيان، ج10، ص63.

[2] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص254.

[3] الأزهري، معاني القراءات، ج1، ص327.

[4] يُنظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص217.

[5] يُنظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص407-408.

– لكنَّ مِنْ أهل العلم مَنْ فرَّق بينهما؛ فجعل «معنى (قاسية): شديدة، ومعنى (قسيَّة): رديئة»[1].

فمَن قرأ (قَاسيةً) على اسم الفاعل؛ احتجَّ بحمل هذا الموضع المختلف فيه على ما أُجمعَ عليه، وهو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[الزمر:22]، «فَلَمَّا أَجمعُوا على إِحْدَاهمَا؛ وَاخْتلفُوا فِي الْأُخْرَى، رُدَّ مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجمعُوا عَلَيْهِ»[2]، قال الزجَّاجُ رحمه الله (ت:311هـ): «والقاسي في اللغة، والقاسِح – بالحاءِ –: الشديد الصلابة»[3].

على أنَّها كذلك في قراءة ابن مسعودٍ ﷺ[4].

– ومن قرأ (قَسِيَّةً) لم يجعلها من القسوة، وإنما نسبها إلى (الدراهم القسيَّة) وهي الدراهم الزيوف البهرج المغشوشة؛ التي خالط فِضَّتها نُحاسٌ أو رصاصٌ أو نحوه، والمعنى على ذلك أنَّ قلوبهم رديئةٌ فاسدة، ليست خالصة الإيمان، بل قد خالطها الكفر والنفاق[5]. قال ابنُ جرير رحمه الله (ت:310هـ): «وقال آخرون منهم: بل معنى "قسِيَّة" غير معنى "القسوة"، وإنما "القسية" في هذا الموضع: القلوبُ التي لم يخلص إيمانها بالله، ولكن يخالط إيمانها كُفْر، كالدراهم "القَسِيَّة"، وهي التي يخالط فضّتها غشٌّ من نحاس أو رَصاص وغير ذلك»[6].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[المائدة:45].

– محلُّ الخلاف هو كلمات (العين والأنف والأذن والسن والجروح).

---

[1] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ج1، ص129.

[2] ابن زنجلة، حجَّة القراءات، ص223.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص160.

[4] يُنظر: مكي، الكشف، ج1، ص408.

[5] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص224. و: مكي، الكشف، ج3، ص407-408.

[6] ابن جرير، جامع البيان، ج10، ص127.

– فقد قرأها جميعًا الكسائيُّ فقط (بالرَّفع)، وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر برفع (الجروحُ) فقط، وقرأ الباقون بالنَّصب فيها جميعًا[1].

– قال ابنُ جريرٍ رحمه الله (ت:310هـ) في معنى الآية: «يقول تعالى ذكره له: وكيف يرضى هؤلاء اليهود، يا محمد، بحكمك، إذا جاءوا يحكمونك وعندهم التوراة التي يقرُّون بها أنها كتابي ووحيي إلى رسولي موسى صلى الله عليه وسلم، فيها حكمي بالرجم على الزناة المحصنين، وقضائي بينهم أن من قتَل نفسًا ظلمًا فهو بها قَوَدٌ، ومن فقأ عينًا بغير حق فعينه بها مفقوءة قِصَاصًا، ومن جدع أنفًا فأنفه به مجدوع، ومن قلع سنًّا فسنّه بها مقلوعة، ومن جرح غيره جرحًا فهو مقتصٌّ منه مثل الجرح الذي جرحه؟ = ثم هم مع الحكم الذي عندهم في التوراة من أحكامي، يتولون عنه ويتركون العمل به، يقول: فهم بترك حكمك، وبسخط قضائك بينهم، أحرَى وأولَى»[2].

وهذا المعنى، إنَّما يتأتَّى على قراءة مَنْ قرأ بالنَّصب في الجميع (النفسَ والعينَ ... والجروحَ)، ومعنى ذلك أنَّ هذه الأحكام جميعًا ممَّا كُتِب على بني إسرائيل في التَّوراةِ.

– ومَن قرأ بالرَّفع في الجميع؛ فإنَّه احتجَّ بصحَّة الخبرِ عنِ النّبيِّ ﷺ أنَّه قرأها (بالرَّفع).

على أنَّ الرَّفع محمول على العطف على المعنى؛ لأنَّ معنى (كتبنا عليهم): قلنا لهم: النفسُ بالنَّفسِ والعينُ بالعينِ ...

كما أنَّ الاِسم الأوَّل إذا استوفى خبرَهُ؛ حَسُنَ رفع الاِسمِ من بعده، كقولك: (إن عبد الله قَائِم وَزيد قَاعد)، وَقد أَجمعُوا على الرّفْع فِي قَوْله: ﴿إِن الأَرْض لله يُورثهَا من يَشَاء من عباده وَالْعَاقبَة لِلْمُتقين﴾ فَكَانَ إِلْحَاق مَا اخْتلفُوا فِيهِ إِلَى مَا أَجمعُوا عَلَيْهِ أولى[3].

– ومن قرأ بالرَّفع في (والجروحُ) فقط؛ فعلى الاستئناف «ليس على أنّه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك. ويقوّي أنه من المكتوب عليهم في التوراة؛ نصب من نصبه، فقال: والجروحَ قصاصٌ»[4].

---

[1] يُنظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص346-347.

[2] ابن جرير، جامع البيان، ج10، ص359.

[3] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص227.

[4] أبو علي الفارسي، الحجة، ج3، ص226.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿**وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾[المائدة:47].

– محلُّ الخلاف هو كلمة (وليحكم).

– فقد قرأها حمزةُ بكسر اللَّام ونصب الميم (وَلِيَحْكُمَ)، وقرأها الباقي بإسكان اللام وجزم الميم[1].

– وحُجَّةُ مَن قرأ بإسكانِ اللاَّم على الأمر؛ «أَن الله ﷻ أَمرهم بِالْعَمَلِ بِمَا فِي الْإِنْجِيل كَمَا أَمر نَبيَّنَا ﷺ فِي الْآيَة الَّتِي بعْدهَا بِمَا أنزل الله إِلَيْهِ فِي الْكتاب بقوله: (وأنزلنا إِلَيْك الْكتاب بِالْحَقِّ مُصدقا لما بَين يَدَيْهِ من الْكتاب ومهيمنا عَلَيْهِ فاحكم بَينهم بِمَا أنزل الله)»[2].

– وحُجَّة مَن قرأ بكسر اللام (ولِيَحكمَ) على التعليل؛ كأنَّهُ على ذلك مُتعلِّقٌ بالآية التي قبله: (وآتيناه الإنجيل)؛ والمعنى على ذلك: (وآتيناهُ الانجيلَ لِيحكمَ بما أنزل الله فيه)، فتكون أشبه بقوله تعالى في سورة النساء: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[النساء:105][3].

والقراءتان على الأمر والخبر (التعليل) متقاربتان، لذلك جمع بين المعنيين ابن جرير رحمه الله (ت:310هـ) فقال: «اختلفت القرأة في قراءة قوله: (وليحكم أهل الإنجيل).

فقرأته قرأة الحجاز والبصرة وبعض الكوفيين: (وَلْيَحْكُمْ) بتسكين (اللام)، على وجه الأمر من الله لأهل الإنجيل: أن يحكموا بما أنزل الله فيه من أحكامه. وكأنّ من قرأ ذلك كذلك، أراد: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصدقًا لما بين يديه من التوراة، وأمرنا أهْلَه أن يحكموا بما أنزل الله فيه؛ فيكون في الكلام محذوف، ترك استغناءً بما ذكر عما حُذِف.

وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الإنْجِيلِ) بكسر (اللام)، من (لِيحكم)، بمعنى: كي يحكم أهل الإنجيل. وكأنّ معنى من قرأ ذلك كذلك: وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصدقًا لما بين يديه من التوراة، كي يحكم أهله بما فيه من حكم الله.

---

[1] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص254.

[2] ابن زنجلة، حجة القراءات، 228.

[3] يُنظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص227-228.

والذي نقول به في ذلك، أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأيِّ ذلك قرأ قارئٌ؛ فمصيبٌ فيه الصوابَ»[1].

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ**﴾[المائدة:60].

– محلُّ الخلاف هو كلمتا (عبد، والطاغوت).

– فقد قرأ حمزةُ بضمِّ الباء من (عبد) وجرِّ التَّاء من (الطاغوت)؛ هكذا (وَعُبُدَ الطَّاغُوتِ)، وقرأها البقيَّة بفتح الباء ونصب التاء (وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ)[2].

– وحُجَّةُ مَن قرأ بضمِّ الباءِ من (عَبُدَ)، أنَّه على معنى (خدَم الطاغوت)، وليس هذا البناء (فَعُل) للجمع، وإنما استفادته لمعنى الجمع من الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[النحل:18]، أي نعَمَ الله، وإنما ضُمَّت الباء فيه للمبالغة، كحَذُر ويَقُظ؛ إذا بلغ الحدَّ في الحذر واليقظةِ، والمعنى على ذلك: أنهُ بلغ الغاية في طاعة الشيطان، وكان اللفظُ لفظَ واحدٍ يَدُل على الجمع. كما تقول للقوم: منكم عَبُدُ العصا، تريد منكم عَبِيدُ العَصَا، فكأنَّ تقديره: أنّه قد ذهب في عبادة الطاغوت، والتذلّل له كلّ مذهب، وتحقّق به[3].

ثُمَّ النَّصب في (عَبُدَ) على وجهين: إمَّا أنه مفعول (جعل)، أو أنَّهُ منصوبٌ على الذَّمِّ، والتَّقدير: (أذُمُّ عَبُدَ الطَّاغوتِ)[4].

– وحُجَّةُ من قرأ (عَبدَ) على أنه فعلٌ ماضٍ، ونصب (الطاغوتَ) على أنه مفعوله؛ أنَّ معنى الآية (وجعلَ منهم مَنْ عبد الطَّاغُوتَ)، بدليل أنها في قراءة ابن مسعودٍ وأُبيٍّ رضي الله عنهما: (وعبدُوا الطاغوت)، كما يُمكنُ حملها على عطف الفعل الماضي على أمثاله: (لعنَهُ اللهُ، وغضبَ عليه)[5].

---

[1] ابن جرير، جامع البيان، ج10، ص374.1

[2] يُنظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص255.

[3] يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص187–188. و: الفارسي، الحجة، ج3، ص237.

[4] يُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص231.

[5] يُنظر: الفارسي، الحجة، ج3، ص238. و: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص231.